

الشركة التجارية هي بمثابة عصب الاقتصاد لأي دولة وتعرف الدول المتطورة من خلال الشركات الموجودة بها ولهذا قوة الشركة تنعكس إيجاباً وسلباً على قوة الدولة. وقد ظهرت الشركات التجارية تحت تأثير فكره التعاون بين شخصين أو أكثر بهدف جمع كافة وسائل الإنتاج اللازمة لتشغيل مشروع ما من أجل تحقيق الربح. وفكره الشركة هي موجوده منذ القديم من خلال تعاون الأفراد في ممارسه نشاط معين داخل العائلة الواحدة ثم بعد ذلك تطور المجتمع وتوسعت الاعمال التجاريه وظهرت الحاجه الى توسع نشاط الشركة. ويرجع تاريخ القانون الى قانون حمورابي ثم الرومانيين الذين اهتموا بتنظيم التجاره ووضع قواعد خاصه بها ثم جاء الاسلام وشجع الاعمال. وبما ان الشركة تعد الوحده الناشطه التي تدير عجله الاقتصاد المحلي وعليها ان تمتلك اطاراً قانونياً متوافقاً مع البيئه المحليه والدوليّه فقد واكب المغرب هذا الاصلاح من خلال اصلاح قانون الشركات سنه 1995 عن طريق فقهاء فرنسيين وهما ديكوك وريفر حيث صبر قانون 17 95 بمثابة قانون شركات المساهمه ثم قانون 5 96 بمثابة قانون باقي الشركات ليحل قانون الشركات الفرنسيه الصادر سنه 1867 بظهير 1922